

# تحرك عاجل

## تخفيف حكم بالإعدام صدر بسبب منشورات على منصة تواصل اجتماعي

في 24 سبتمبر/أيلول 2024، خففت محكمة الاستئناف بالمحكمة الجزائية المتخصصة السعودية حكم الإعدام الصادر بحق محمد بن ناصر الغامدي، بسبب منشوراته على منصة للتواصل الاجتماعي، وأصدرت حكماً جديداً بسجنه لمدة 30 عاماً، ما يشكل حكماً قاسياً بصورة هزلية لمعاقبته على ممارسة حقه في حرية التعبير. وفي 9 يوليو/تموز 2023، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً بالإعدام ضد محمد بن ناصر الغامدي، وهو مدرس متقاعد يبلغ من العمر 55 عاماً، بسبب نشاطه السلمي على الإنترنت على منصتي إكس (تويتر سابقاً) ويوتيوب. وأدين بتهم ملفقة متعلقة بالإرهاب بسبب منشورات انتقد فيها الملك وولي العهد والسياسة الخارجية السعودية، ودعا فيها إلى الإفراج عن رجال دين محتجزين واحتج فيها على ارتفاع الأسعار. وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات السعودية إلى الإفراج عن محمد بن ناصر الغامدي فوراً ودون قيد أو شرط.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

وليد بن محمد الصمغاني

وزير العدل

الرياض، المملكة العربية السعودية

الرمز البريدي 11472، صندوق البريد 7775

البريد الإلكتروني: <mailto:1950@moj.gov.sa>

معالي الوزير،  
تحية طيبة وبعد...

نرجب بالأنباء التي وردت عن تخفيف حكم الإعدام الصادر ظلماً بحق محمد بن ناصر الغامدي، ولكن يؤسفني العلم بأن محكمة الاستئناف بالمحكمة الجزائية المتخصصة السعودية أصدرت حكماً جديداً بسجنه لمدة 30 عاماً وأنه لا يزال محتجزاً لتعبيره عن آرائه عبر الإنترنت.

ووفقاً لما ذكره شقيق الغامدي، فقد اعتقلته قوات أمن الدولة في 11 يونيو/حزيران 2022 بينما كان يجلس مع زوجته وأطفاله أمام منزلهم في حي النوارية بمدينة مكة. واحتجز رهن الحبس الانفرادي في سجن ذهبان، بالقرب من مدينة جدة، لمدة أربعة أشهر، لم يُسمح له خلالها بالاتصال بعائلته أو بالحصول على محام. ولم يُسمح لمحمد بن ناصر الغامدي بالاتصال بعائلته إلا بعدما نُقل إلى سجن الحائر في الرياض، بعد حوالي أربعة أشهر من اعتقاله.

وخلال الاستجواب، سأل المحققون محمد بن ناصر الغامدي عن آرائه السياسية وآرائه بشأن مواطنين سعوديين محتجزين، من بينهم رجلا الدين سلمان العودة وعضو القرني، وقد احتجز كلاهما في 2017 وبواجهان الإعدام بسبب آرائهما السياسية.

واستناداً إلى منطوق الحكم ولائحة الاتهام اللذين اطلعت عليهما منظمة العفو الدولية، أُدين الغامدي بموجب المواد 30 و34 و43 و44 من نظام مكافحة جرائم الإرهاب السعودي، لأسباب تضمنت منشورات انتقد فيها الملك وولي العهد والسياسة الخارجية السعودية، ودعا فيها إلى الإفراج عن رجال دين محتجزين، واحتج فيها على زيادة الأسعار، وجميعها آراء تحظى بالحماية من منطلق حقه في حرية التعبير. ولم يُتهم الغامدي بارتكاب أي جريمة عنيفة.

وفي 29 مايو/أيار 2024، **حكمت** المحكمة الجزائية المتخصصة على شقيق محمد بن ناصر الغامدي، أسعد بن ناصر الغامدي، بالسجن لمدة 20 عاماً بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي انتقد فيها الحكومة.

**نحثكم على الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن محمد بن ناصر الغامدي، إذ أنه لم يُدين إلا لممارسة حقه في حرية التعبير بسلمية.**

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

## معلومات إضافية

وفقاً لما ذكرته مصادر مُطلعة، قررت محكمة الاستئناف بالمحكمة الجزائية المتخصصة السعودية، في 24 سبتمبر/أيلول 2024، تخفيف حكم الإعدام الصادر بحق محمد بن ناصر الغامدي، وأصدرت حكماً جديداً بسجنه لمدة 30 عامًا. يفتقر النظام القضائي في المملكة العربية السعودية إلى الشفافية، وكثيراً ما تكتنف السرية إجراءات المحاكمة، ما يضع المتهمين وأسرهم في حالة من عدم اليقين المُفجع. ولا تبرر محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة أحكامها ولا تصدر أي أحكام مكتوبة؛ وفي أغلب الأحوال، لا يعلم المتهمون أو محاموهم على الفور بنتائج دعاوى الاستئناف التي يرفعونها إلا بعد إلحاحهم في الاستعلام لدى مسؤولي المحكمة، وقد يستغرق الأمر عدة أسابيع أو أشهر.

وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة قد حكمت بالإعدام على محمد بن ناصر الغامدي، وهو مدرس سعودي متقاعد يبلغ من العمر 55 عامًا، في 9 يوليو/تموز 2023 بتهم ملفقة تتعلق بالإرهاب لمجرد نشاطه السلمي عبر الإنترنت على منصتي إكس (تويتر سابقاً) ويوتيوب. أما شقيق محمد بن ناصر الغامدي، الدكتور سعيد بن محمد الغامدي، فهو باحث إسلامي وناقد للحكومة يعيش في منفى اختياري في المملكة المتحدة. وقد قال لمنظمة العفو الدولية إنه يرى أن حكم الإعدام الصادر بحق شقيقه كان انتقاماً على نشاطه.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية أعمالاً انتقامية ضد أفراد أسر المعارضين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنفى، بما في ذلك 40 حالة لأقارب نشطاء الذين وجدوا أنفسهم ممنوعين من السفر، دون أمر رسمي أو غيره من أشكال الإبلاغ، ما أدى فعلياً إلى تشتيت شمل الأسر قسرًا.

وعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية، وثقت منظمة العفو الدولية تصعيداً في حملة القمع بالسعودية ضد من يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي في التعبير عن آرائهم. وأصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي محكمة لمكافحة الإرهاب سبئة السمعة في البلاد، أحكاماً بتوقيع عقوبة السجن لمدد تصل إلى 45 عامًا، استناداً إلى أحكام قانونية مبهمة من نظامي مكافحة جرائم المعلوماتية ومكافحة جرائم الإرهاب.

**لغة المخاطبة المُفضَّلة:** الإنكليزية والعربية.  
يمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: 13 مايو/أيار 2025.  
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتكم في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: محمد بن ناصر الغامدي (صيغ المذكر).

رابط التحرك العاجل السابق: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/7162/2023/ar>